

# نشرة صندوق النقد الدولي

إمكانات النمو



شبكة ترام دبي الجديدة في منطقة مرسى دبي، الإمارات العربية المتحدة. تنفيذ إصلاحات لتعزيز البنية التحتية ورأس المال المادي يمكن أن يرفع النمو طويل الأجل (الصورة: Iain Masterton/incamerastock/Corbis).

## تنشيط برنامج الإصلاح من شأنه تحفيز النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

بريئا ميترا

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٢٢ مارس ٢٠١٦

- صدمات أسعار النفط والصراعات تؤثر على اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
- آفاق النمو طويل الأجل في المنطقة دون المستوى المتوقع لبقية أنحاء العالم
- رفع الإنتاجية وبناء رأس المال المادي عاملان أساسيان لرفع النمو

تخلص دراسة جديدة أصدرها الصندوق إلى أن تهيئة مناخ أعمال أكثر تنافسية وتعزيز مهارات العمالة وتحسين فرص الحصول على التمويل تمثل عوامل أساسية لدعم آفاق النمو طويل الأجل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ومن خلال سد الفجوة مع بلدان العالم النظيرة في هذه المجالات الثلاثة، يمكن مضاعفة معدلات النمو طويل الأجل في معظم بلدان المنطقة. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي وفي القوقاز وآسيا الوسطى، سينتقى النمو دفعة أقل – ولكنها تظل بالحجم الكافي لتعويض الانخفاضات الأخيرة في معدلات النمو طويل الأجل، والتي تهدد المستويات المعيشية في المستقبل، بحسب الدراسة.

وعلى ذلك، يقول المؤلفون إن السياسات الصحيحة يمكن أن تنتشل المنطقة من حالة الركود التي يمر بها النمو في الوقت الراهن.

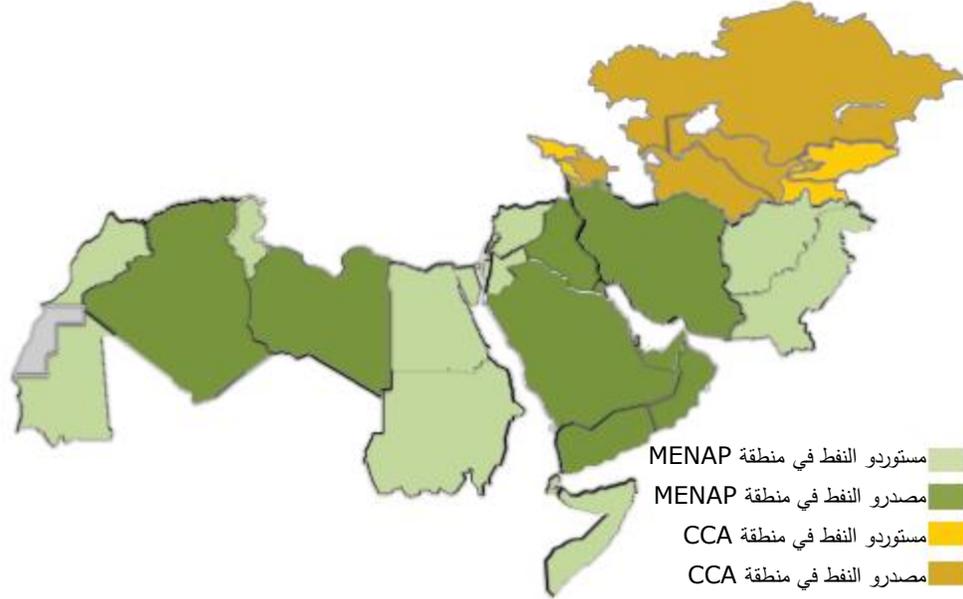
### تحديات غير مسبوقة

تواجه بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تحديات غير مسبوقة تنشأ عن استمرار أسعار النفط المنخفضة التي أثرت على الإيرادات النفطية، واحتدام الصراعات، وتضاعف التوترات الأمنية والجغرافية-السياسية (انظر الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١

## الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

دراسة الصندوق تطوع الإصلاحات لخصوصيات البلدان المصدرة والمستوردة للنفط في المنطقة



ملحوظة: اختصار MENAP يشير إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، بينما اختصار CCA إلى القوقاز وآسيا الوسطى.

وفي هذا الصدد، قال السيد ميتسوهيرو فوروساوا نائب مدير عام صندوق النقد الدولي في مناسبة إطلاق التقرير بكلية بول نيترز للدراسات الدولية المتقدمة في العاصمة واشنطن: "من المرجح أن تتبدد قريباً تلك الرياح المعاكسة لآفاق النمو طويل الأجل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وقد أصبح تحسين آفاق الاقتصاد أولوية عاجلة بالنسبة للمنطقة."

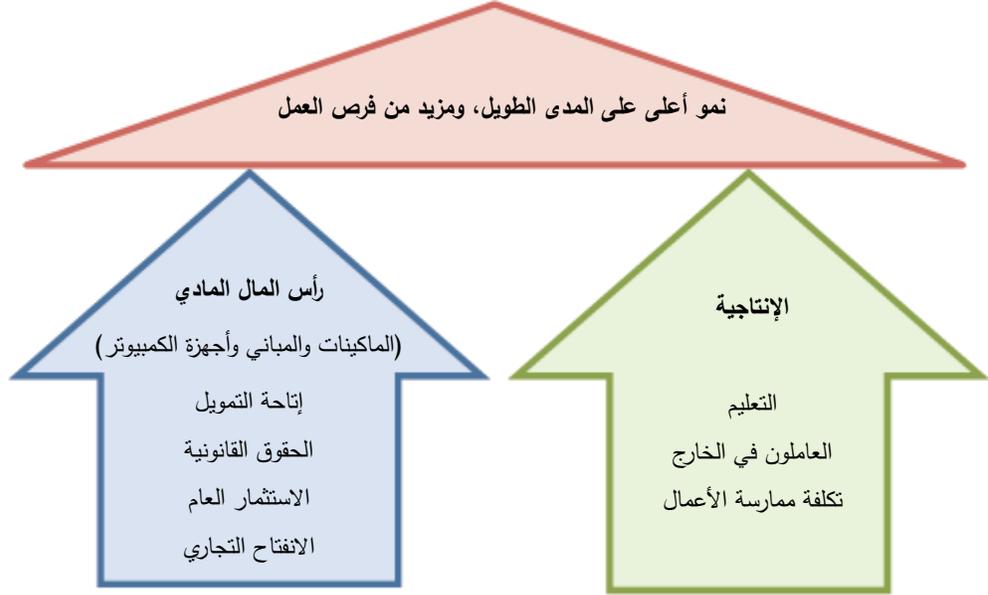
وتحدد الدراسة أهم الإصلاحات الهيكلية لرفع النمو الاقتصادي طويل الأجل في المنطقة. واستناداً إلى تحليل تجريبي شمل تجارب بلدان أجرت إصلاحات ذات أنماط مختلفة، تنظر الدراسة في مدى فعالية هذه الإصلاحات في تقوية محركات النمو الاقتصادي من منظور العرض، مثل رأس المال والعمالة والإنتاجية.

ومن الضروري لإطلاق النمو في المنطقة تحديد الإصلاحات الضرورية لرفع نمو الإنتاجية في بعض البلدان، وبناء رأس المال المادي - مثل الماكينات والمباني وأجهزة الكمبيوتر (انظر الرسم البياني ٢). ولا يقتصر تأثير رفع الإنتاجية وزيادة رأس المال البشري على رفع النمو الاقتصادي طويل الأجل بشكل مباشر، بل إنه يساعد المنطقة أيضاً على استيعاب القوى العاملة المتزايدة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. كذلك تؤدي الإصلاحات الدافعة للإنتاجية إلى دعم تكوين رأس المال المادي.

ومن بين مجموعة كبيرة من مجالات الإصلاح، تشير الدراسة إلى أن مناخ الأعمال التنافسي ومهارات العمالة يمثلان خطوات أساسية لإعطاء دفعة للإنتاجية في المنطقة، بينما يمثل تطوير الأسواق المالية مطلباً أساسياً لتراكم رأس المال المادي.

## مسار النمو الأعلى

الإصلاحات الرامية إلى رفع نمو الإنتاجية وبناء رأس المال المادي عوامل أساسية لإطلاق النمو



ملحوظة: دراسة (Mitra and others (2016).

## صدّامات متعدّدة

ما السبب في أهمية رفع النمو طويل الأجل؟

هناك تراجع في آفاق الاقتصاد طويلة الأجل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وبوتيرة أسرع من بقية أنحاء العالم (انظر الرسم البياني ٣).

فالصراعات المحتدمة في العراق وسوريا واليمن تقوض هذه الآفاق بما تحدّثه من خسائر فادحة في الأرواح، وأضرار جسيمة في الاقتصاد، وكذلك بإجبار نسبة من السكان على الفرار إلى الخارج. وتنتقل الصراعات عبر المنطقة عن طريق إضعاف الثقة في الاقتصاد وتصعيد التوترات الأمنية في بلدان مجاورة. وفي هذه البلدان وأجزاء أخرى من منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" (MENAP)، يشعر السكان بالإحباط منذ وقت طويل إزاء نقص الوظائف المتاحة والفرص الاقتصادية والافتقار إلى النمو الاحتوائي - وكلها أسباب أساسية وراء حركات الربيع العربي التي حدثت في ٢٠١١. ويتعين رفع النمو طويل الأجل لمعالجة هذه الإحباطات التي تساهم بدورها في الصراعات الدائرة في المنطقة.

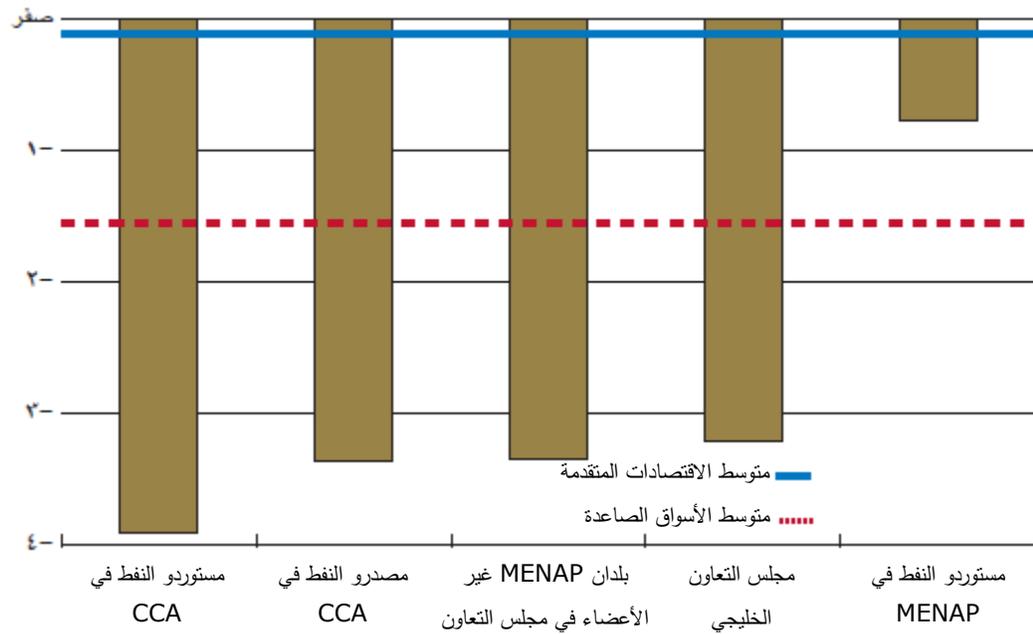
وفي وقت أقرب، بدأ ركود أسعار النفط يفرض مخاطر على المستويات المعيشية في الاقتصادات الغنية بالنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فقد أصبحت نماذج النمو التي تركز على النفط وتقودها الحكومة في هذه البلدان غير قابلة للاستمرار في بيئة أسواق النفط الجديدة. ذلك أن إيرادات النفط لم تعد كافية لتمويل الإنفاق الحكومي الضخم

الذي دفع النمو في الاقتصاد غير النفطي وسمح للحكومات بأن تصبح المصدر الرئيسي للعمل بالنسبة للسكان. وبالرغم من أن البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تستفيد من انخفاض أسعار النفط، فإن هذه المكاسب تتبدد تحت تأثير التداعيات التي تطالها من البلدان المجاورة الغنية بالنفط عن طريق التجارة وتحويلات العاملين والاستثمار والتمويل.

الرسم البياني ٣

### نمو متراجع

تشهد المنطقة تراجعاً في معدلات النمو طويل الأجل، ويوتيرة أسرع من المشاهد في بقية أنحاء العالم (التغير %)



المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة (Global Employment Trend, Mitra and others (2014) وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: إجمالي النمو المحلي المحتمل يشير إلى إجمالي الناتج المحلي المحتمل غير النفطي، والمجملة الإقليمية مرجحة بوزن إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية.

الفرق بين معدلات النمو المحتمل المتوسطة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ عن المعدلات المتوسطة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

وتتعرض بلدان القوقاز وآسيا الوسطى لآثار مشابهة بسبب انخفاض أسعار النفط، ولكنها تزداد تشابهاً بسبب التداعيات المعاكسة الناجمة عن الركود في روسيا، وهي مُصدِّرة للنفط من الشركاء التجاريين المهمين ومن أهم مصادر تحويلات العاملين بالنسبة للقوقاز وآسيا الوسطى. ونتيجة للصدمات المشتركة في معدلات التبادل التجاري والطلب الخارجي. تمر بلدان القوقاز وآسيا الوسطى حالياً بأعنى المصاعب الاقتصادية منذ ٢٥ عاماً حين حصلت على الاستقلال.

ولما كان من غير المرجح أن تختفي الصدمات المعاكسة في وقت قريب، فقد أصبح تحسين آفاق الاقتصاد أولوية ملحة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

### توصيات بشأن السياسات

تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي في سعيها لتخفيض الاعتماد على النفط تحدي تنويع الاقتصاد وتعزيز نمو القطاع الخاص. وتخلص الدراسة إلى أن تحسين فرص الحصول على التمويل وضمان الحقوق القانونية يكتسبان أهمية خاصة في تطوير القطاعات المالية التي تستطيع الوساطة في المدخرات بشكل كفاء في مشروعات القطاع الخاص الأكثر امتلاكاً لمقومات النجاح. ويمثل تطوير التعليم والتدريب لاحتياجات القطاع الخاص مطلباً أساسياً لرفع إنتاجية العمالة الوطنية وتحسين احتمالات تشغيلها في القطاع الخاص.

أما خارج الخليج، فتلعب أهمية خاصة على التوسع في البنية التحتية وتحديثها في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، سواء في البلدان المصدرة للنفط أو المستوردة له - بدعم من الاستثمار العام الكفاء، وتحسين فرص الحصول على التمويل وترسيخ الحقوق القانونية. ويمكن المساعدة في تخفيض التكلفة المرتفعة لممارسة الأعمال من خلال تعزيز سيادة القانون، وتثبيط الفساد، والحد من هيمنة المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة على الاقتصاد، وتبسيط القواعد المنظمة للأعمال والضرائب، والحد من الروتين الإداري. ويمكن دعم مهارات العاملين ليس فقط من خلال تحسين التوافق بين التعليم واحتياجات القطاع الخاص، بل أيضاً بالاستعانة بخبرة المعرفة والدراية الفنية التي يتمتع بها العدد الكبير من المغتربين الناجحين في الخارج.

وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، من شأن زيادة التكامل التجاري العالمي أن تساعد في تعزيز رأس المال المادي ورفع الإنتاجية بقيادة القطاع الخاص. ولتحقيق هذا الهدف، يمكن المساعدة في جذب الاستثمارات الدولية وربط المنطقة بسلاسل العرض الدولية إذا تم التحول إلى الصادرات ذات القيمة المضافة العالية من خلال دعم الاستثمار.

### روابط ذات صلة

[طالع الدراسة الكاملة](#)

[شاهد البث الإلكتروني](#)

[عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي](#)

[نشرة صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا](#)

[نشرة صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد المتوقعة لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى](#)